Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

العولمة وسيادة الدولة في ظل القانون الدولي العام.

"تحليل الاليات والاثار واستراتيجيات موجهتها".

جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد / قسم العلوم السياسية

A.ahmed@zu.edu.ly

أ. زبيدة محمد مراد أ.حسام الدين مصطفى جموم

قسم العلوم السياسية -كلية الاقتصاد– جامعة الزاوية

تاريخ الاستلام:2025/8/15 –تاريخ المراجعة: 2025/9/11– تاريخ القبول: 2025/9/17– تاريخ للنشر: 2025/9/23

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع العولمة وسيادة الدولة في القانون الدولي العام " تحليل الاليات والاثار واستراتيجيات المواجهة ", حيث يستعرض الاطار المفاهيمي للعولمة والسيادة موضحاً التفاوت في تعريف العولمة والسيادة ما بين الفقهاء والمختصين، كما يحلل البحث الاليات التي تعتمد عليها العولمة في التأثير على سيادة الدولة, ويستعرض الاثار المتعددة (السياسية , والاقتصادية , والأمنية , والثقافية) التي تترتب على هذه الاليات، بالإضافة إلى ذلك يناقش البحث مستقبل السيادة في ظل العولمة، مع تسليط الضوء على ضرورة التكيف الاستراتيجي للدول لمواجهة تحديات العولمة، وفي الختام يهدف البحث إلى تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية في إطار العولمة.

الكلمات المفتاحية:

العولمة , السيادة الوطنية، القانون الدولي العام، أبعاد العولمة , التأثيرات العالمية، الاستراتيجيات الدولية.

Abstract

This research addresses the topic of Globalization and State Sovereignty in Public International Law: An Analysis of Mechanisms, Impacts, and Confrontation Strategies.

It presents the conceptual framework of globalization and sovereignty, highlighting the variations in their definitions among jurists and scholars. The study analyzes the mechanisms through which globalization affects state sovereignty and examines the multidimensional impacts—political, economic, security, and cultural—resulting from these mechanisms.

Furthermore, the research discusses the future of sovereignty in the era of globalization, emphasizing the necessity for states to strategically adapt to the challenges posed by globalization.

Finally, the study aims to provide recommendations that contribute to strengthening national sovereignty within the framework of globalization.

Keywords:

Globalization, National Sovereignty, Public International Law, Dimensions of Globalization, Global Impacts, International Strategies.

المقدمة:

في العصر الحالي أصبحت العولمة ظاهرة بارزة تؤثر في جميع جوانب الحياة، فهذه الظاهرة التي بدأت ملامحها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين اصحبت تفرض تأثيراتها السريعة والشاملة على السياسات والاقتصاد والثقافة والامن في مختلف انحاء العالم، خاصة في الدول النامية، ويتم هذا التأثير من خلال اليات متعددة نذكر منها مكافحة الإرهاب، والتدخل لدواعي إنسانية، بالإضافة إلى الشركات العالمية، ونشر الديمقراطية، فهذه الاليات اثرت بشكل كبير على مفهوم السيادة الوطنية، حيث أصبحت الدول تواجه تحديات تتعلق بحماية استقلالها في ظل هذه المؤثرات المتنوعة، وبناء عليه يجب على الدول أن تتبع العديد من الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات للحفاظ على سيادتها الوطنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في فهم كيفية تأثير العولمة على السيادة الوطنية، وما إذا كانت هذه التأثيرات تشكل تهديد أم فرصة للتطور، إذا أن فهم هذا التأثير يساعد في تحديد كيفية تفاعل الدول مع التحديات العالمية والضغوط الخارجية، مما يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة تساعد الدول على الحفاظ على سيادتها واستقلالها في ظل التغيرات المستمرة.

إشكالية الدراسة:

الإشكالية الرئيسية للبحث تتمحور حول ما هو تأثير العولمة على سيادة الدولة في القانون الدولي العام؟

وفي ضوء هذه الإشكالية تطرح الأسئلة التالية:

1 – ما هي أبعاد العولمة وكيفية تحقيقها؟

2 – ما هي استراتيجيات الدول لمواجهة تداعيات العولمة؟

3 – ما هو مستقبل سيادة الدولة في ظل العولمة؟

أهداف الدراسة:

1. توضيح الاطار المفاهيمي للعولمة والسيادة من خلال استعراض التعريفات والخصائص والابعاد المرتبطة بهما.

2. تحليل الاليات التي تعتمد عليها العولمة في اختراق سيادة الدولة , مع بيان الاثار السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية المترتبة عليها.

3. دراســـة اســـتراتيجيات الدول في مواجهة اثار العولمة , وكيفية التوفيق ما بين متطلبات الانفتاح العالمي والمحافظة على السيادة الوطنية.

4. مناقشة مستقبل السيادة الوطنية في ظل العولمة واستعراض الاتجاهات الفكرية المختلفة حول مرونة السيادة واستمرارها.

منهج الدراسة:

سـوف نقوم بدراسـة هذا الموضـوع من خلال المنهج الوصـفي التحليلي، حيث سـيتم جمع وتحليل البيانات من مصـادر مختلفة، بهدف تقديم رؤية شـاملة ومعمقة حول تأثير العولمة على سـيادة الدولة , كما سـيمكننا هذا المنهج من تحليل العلاقة ما بين المفاهيم المختلفة، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة.

فرضيات البحث:

1. أليات العولمة تؤثر بشكل مباشر على سيادة الدولة من خلال تقليص بعض مظاهرها التقليدية، خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

2. قدرة الدولة على مواجهة تحديات العولمة تعتمد على تبني اسـتراتيجيات فعالة، توازن ما بين الانفتاح العالمي والحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية.

3. السيادة الوطنية لم تختفي في ظل العولمة، وإنما أصبحت اكثر مرونة وقابلية للتكييف مع المتغيرات الدولية.

الدراسات السابقة:

1. نواف مصطفى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية , المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 2، 2019م.

2. إياد رشيد محمد الكريم، العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة، مجلة تكريت العلوم السياسية، 2014م.

3. رفيف طلال خالد، العولمة ومبدأ الســـيادة في ظل القانون الدولي العام، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد 40، 2024م.

4. أحمد إسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2021م.

5. تامر عبدالغني سبعانة، الدولة والسيادة في ظل العولمة، فلسطين، 2019م.

بعد اسـتعراض الدراسـات السـابقة يمكن القول إن دراسـتنا تضـيف معرفة جديدة من خلال تقديم تحليل شـامل ومتكامل لتأثير العولمة على سـيادة الدولة، فالبحث لا يقتصـر فقط على دراسـة تأثير العولمة في مجال جغرافي

معين أو بعد واحد، بل يقدم فهما أعمق من خلال دمج الابعاد الاقتصــادية والســياســية الأمنية والثقافية , ومن خلال هذا النهج المتكامل يوفر البحث توصــيات واســتراتيجيات عملية تهدف إلى تمكين الدول من التكيف مع العولمة مع الحفاظ على سيادتها.

تقسيمات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات البحث ثم الاعتماد على التقسيمات التالية:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للعولمة وسيادة الدولة.

المطلب الأول: ماهية العولمة.

المطلب الثاني: ماهية السيادة.

المبحث الثاني: اليات العولمة وتأثيرها على ســيادة الدولة " اســتراتيجيات المواجهة ومســتقبل الســيادة في ظل العولمة ".

المطلب الأول: انعكاسات اليات العولمة على سيادة الدولة.

المطلب الثاني: استراتيجيات الدولة لمواجهة اثار العولمة على سيادتها.

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للعولمة وسيادة الدولة

تعتبر العولمة من الظواهر المعاصــرة التي أثرت بشــكل عميق على مختلف جوانب الحياة في العصــر الحديث، فهي عملية تزايد الترابط والتكامل بين دول العالم مدفوعة بتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصالات وتحرير التجارة , فمن خلال هذه العمليات أصبحت الحدود ما بين الدول أكثر مرونة, مما أوجد تحديات جديدة للسيادة الوطنية.

من جهة أخرى تظل السيادة الوطنية أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي، حيث تعبر عن حق الدولة في ســلطتها الكاملة داخل حدودها دون تدخل خارجي، وبناءً على ما تقدم ســوف نتناول في هذا المبحث دراســة مفصــلة لمفهوم العولمة وخصــائصــها وابعادها, بالإضــافة إلى تحليل مفهوم الســيادة الوطنية وخصــائصــها ومظاهرها, وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول/ ماهية العولمة.

تعتبر العولمة من أكثر الظواهر التي تميّز بها العصـــر الحديث، حيث كان لها تأثير كبير على النظام العالمي والعلاقات الدولية , ولفهم موضــوع تأثير العولمة على ســيادة الدولة بشــكل عميق لابد من الانطلاق من تحديد

مفهوم العولمة وخصائصها بدقة، والتعرف على أبعادها المتعددة، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية.

فبدراسة هذه الابعاد يمكن لنا تصور حجم التعقيد والتداخلات التي تفرضها العولمة على سيادة الدولة , وتصور كيفية تعامل الدول مع هذه الظاهرة العالمية المتسارعة, وبناء على ذلك سوف تتناول دراسة هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول/ تعريف العولمة وخصائصها:

أولا – تعريف العولمة:

1. العولمة لغة:

يرى البعض إن العولمة مشتقة من الفعل "عولم" على صيغة فواعل، واستخدام هذا الاشتقاق **يرى البعض إن العولمة مشتقة من الفعل "عولم" على صيغة فواعل، واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل , أي إن العولمة تحتاج لمن يعمها على العالم.1**
ويقال فوعل الشيء، أي جعل له فاعلية وتأثيراً، فلفظة العولمة لغة هي من المصادر القياسية في اللغة العربية، وبالتالي هي مصطلح سليم النحت والتركيب, والعولمة لغوياً هي تعميم الشيء إلى أبعد حد ممكن، وتطبيقه عالمياً على أوسع نطاق، أو هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله .2

2. تعدد تعريفات العولمة:

عند التعمق في الآراء المختلفة والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات والمقالات التي تناقش العولمة، يواجه القاري تنوعا واسعاً في الآراء والأفكار، حيث تتباين وجهات النظر وتختلف الآراء حولها، فقد يجد المرء نفسه في مواجهة تباين الآراء ما بين مؤيدين للعولمة يدافعون عن مبادئها، ومعارضين يرون في العولمة تهديداً لقيمهم ومصالحهم، فهذا التنوع في الآراء يعكس التحديات الجديدة التي يطرحها مفهوم العولمة، مما يجعل من الصعب صياغة تعريف شامل ودقيق لها , لذلك من الضروري النظر إلى تطورات العولمة التاريخية، والقوى التي شكلتها لفهم تأثيرها العميق على المجتمع الانساني[1].

وبالتعرض للتعريفات التي تناولت العولمة نجد أبرزها تعريف نيل بأنها " نمو المبادلات الدولية بحيث أن المؤسسات لم تعد تتنافس داخل التراب الوطني الواحد، ولكن في كافة إنحاء العالم، وأن العلاقات الطبيعية والمنافسة العالمية قد تغيرت، وأصبحت الشركات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة بهدف توزيع أنشطتها التجارية"[2].

وعرفها الكاتب الفرنسي دلقوس بأنها " تبادل شامل واجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي القرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن، وملغية للمسافات، ومقدمة المعارف دون قيود"[3].

أما المسيري فعرف العولمة على أنها " العولمة التي تجعل الغرب هو المركز، وتجعل الانسان الأبيض هو صاحب المشروع الحضاري الوحيد الجدير بالاحترام والبقاء"[4].

أما عبدالصور شاهين فيرى العولمة بأنها " جريمة أو مؤامرة تقضي على الخصوصيات التي تميز الشعوب وهي أولاً وأخيراً قدر مفروض على المغلوبين لمصلحة الغالبين"[5].

في حين عرفها عبدالعزيز جلال على أنها " بذرة تقدم وتحمل بذرة ظلم فيما بين الدول وداخل الدول في الوقت نفسه"[6].

هذا وقد عرف الدكتور إسماعيل صبري العولمة بأنها " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة ,أو الانتماء إلى وطن محدد أو الدولة المعنية، دون الحاجة إلى إجراءات حكومية "[7]

ونستنتج مما سبق أن مفهوم العولمة يختلف بحسب السياق الدي يتم من خلاله النظر للعولمة سواء كان من منظور اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي أو أمني ، وكذلك يختلف تعريف العولمة ما بين المؤيدين لها والمعارضين لوجودها.

ثانياً – خصائص العولمة:

تتمثل أهم خصائص العولمة فيما يلي[8]:

1. نحو سوق عالمي.
2. تزايد دور أكبر للمنظمات العالمية.
3. الاعتماد الاقتصادي المتبادل ما بين الدول.
4. زيادة انتشار البطالة.
5. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.
6. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة.
7. تقليص درجة سيادة الدولة القومية , واضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.

الفرع الثاني – أبعاد العولمة:

العولمة ليست مجرد مفهوم واحد أو ظاهرة أحادية الجانب، بل هي مجموعة من الابعاد المتعددة التي تتداخل مع بعضـها وتشكل الواقع الدولي المعاصـر, فالعولمة بكونها أيديولوجية ذات أبعاد شـمولية لم تبق في حيز البناء النظري والفكري , وإنما كانت لها أبعاد تخدم سماتها المعقدة من أهمها:

أولاً – البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصـادي للعولمة كان دائماً من أهم الجوانب التي اعتمدتها الدول الراسـمالية الغربية منذ فترة طويلة، ولا يزال يشكل أحد الركائز الأساسية والأكثر فعالية في تعزيز العولمة[9].

ويمكن رصد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية فيما يلي[10]:

1 – إنشاء سوق عالمية شاملة تتقابل فيها الاقتصاديات الإقليمية والدولية، إذ يلاحظ في هذا الشأن تقليص دور الحكومات في إدارة الاقتصـاد المحلي , وأيضـاً تقليص برامج الرفاه الاجتماعي، أما على الصـعيد الدولي فتشمل العولمة الاقتصـادية تخفيض الحواجز الجمركية، وفتح الأسـواق المالية، إلى جانب التخفيف من القيود على الاستثمار الأجنبي، وتقديم حوافز جديدة لجذب هذا الاستثمار.

2 – يعد تدفق الاسـتثمارات الأجنبية أحد أبرز مظاهر العولمة الاقتصـادية، فقد أصـبح هذا التدفق يتركز بشكل رئيسي في الدول الصناعية المتقدمة، بالإضافة إلى عدد محدود من الاقتصاديات النامية التي تشهد نموا سريعا.

3 – تعزيز دور المراكز المالية الدولية , فتزايد دور الأخيرة في تحفيز تداول الاوراق المالية في البورصـات، وتوجيه رؤوس الأموال نحو الاسـتثمارات غير الإنتاجية، يعكس التأثير المتزايد للعولمة على الأسـواق المالية العالمية.

4 – تلعب المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، واتفاقيات الغات، ومنظمة التجارة العالمية، دورا محوريا في الاقتصـاد العالمي من خلال تقديم الارشـادات المالية، وتنظيم التجارة الدولية، مما يسـهم في تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي.

ثانياً – البعد السياسي:

يقصد بالعولمة السياسية نشر النظام الديمقراطي وتطبيق النموذج الغربي للحكم عبر الاخذ بالتعددية السياسة، وإفسـاح المجال للمشـاركة الشـعبية، من خلال نظام الانتخاب لجميع مؤسـسـات المجتمع المدني من برلمان، وبلديات، ومؤسـسـات ...، وإفسـاح المجال أمام حرية الرأي والتعبير وحقوق الانسـان، ولكي يطبق النظام

الديمقراطي الغربي تطالب قوى العولمة بتطبيق واتخاذ النظام السياسي الغربي نماطا للحكم، ويمثل عدم تطبيقه تعديا على حقوق الانسان داخل إطار الدولة بشكل عام[11].

هذا ويمكن تحليل اتجاهات العولمة السياسية فيما يلي[12].

1. يعتبر النظام السياسي للعولمة كيان يتجاوز الحدود الوطنية للدول، حيث يتم تجاوزه ليس فقط من خلال التقنيات الحديثة في الاتصال والاعلام، بل أيضاً عبر فرض أنماط محددة من الأنظمة الديمقراطية.

2. تجسد العولمة ظاهرة تجمع ما بين التفكيك والتجميع وإعادة الترتيب، مما يسهم في إعادة تشكيل النظام العالمي وتزعمه.

3. تقوم العولمة على فرض نظام سياسي يتضمن أليات المراقبة والسيطرة على الشؤون السياسية الداخلية والخارجية للدول من خلال قضايا مثل التدخل الإنساني.

4. يعكس إعادة الهيكلية السياسية في العديد من دول العالم محاولة لتحقيق توافق مع النظم السياسية الغربية.

ثالثاً – البعد الثقافي للعولمة:

لا يمكن لاي جانب من جوانب الحياة أن ينجو من تأثير العولمة، فهي تمتد كما اسلفنا سابقاً لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية إضافة للثقافية، فعلى الصعيد الثقافي تتجلى أثار العولمة في محاولة فرض ثقافة موحدة على مستوى العالم، وهو ما يؤدي أحياناً إلى تهميش أو إضعاف الثقافات الوطنية والمحلية، فالعولمة الثقافية تتضمن نقل أنماط التفكير والسلوك والقيم، بالإضافة إلى الأساليب التعليمية والفنية والإعلامية من ثقافة إلى أخرى، مما يمثل تحديا حقيقاً للحفاظ على التنوع الثقافي بين الأمم والشعوب، ومن هذا المنطلق تسعى الدول القوية اقتصاديا وسياسياً وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية إلى تعميم ثقافتها على نطاق عالمي، مستغلة في ذلك تفوقها في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك شبكات المعلومات الدولية والفضائيات والاقمار الصناعية والانترنت، مما يترتب على ذلك تأثير كبير على المجتمعات الأخرى من خلال نشر نماذج الاستهلاك وأساليب الحياة الامريكية، وبالتالي محاولة فرض قيمها وأفكارها على الاخرين[13].

ومما سبق يمكن القول أن العولمة الثقافية تعمل على إضعاف الهويات الثقافية الوطنية عبر ما يعرف بالتذويب الثقافي أو الهيمنة الثقافية، حيث يتم استبدال أو تهميش القيم والعادات المحلية لصالح ثقافة استهلاكية عالمية موحدة، وفي هذا السياق تصبح العولمة أداة لنقل الثقافة الامريكية وتعزيز انتشار الراسمالية الاستهلاكية، من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الوصول إلى الجماهير على مستوى عالمي، مما يجعل الثقافة الاستهلاكية الامريكية جزءاً من الحياة اليومية لمختلف الشعوب[14].

المطلب الثاني: ماهية السيادة.

تعد السيادة من المفاهيم الجوهرية والاساسية في القانون الدولي العام، كونها تمثل الأساس القانوني والسياسي الذي يقوم عليه النظام الدولي الحديث، إذ ترتبط السيادة بصفة الاستقلال التام للدولة، والسلطة العليا التي تتمتع بها على إقليمها، وتنظيم شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل خارجي، فالسيادة بهذا المفهوم تشكل صلب

العلاقات ما بين الدول، ويؤطر مفهوم الدولة كوحدة مســـتقلة ذات شـــخصـــية قانونية دولية، إلا أنه مع تطور العلاقات الدولية وظهور ظاهرة العولمة باتت السيادة تواجه تحديات غير مسبوقة، مما جعل دراسة هذا المفهوم ضرورية لفهم مدى ملاءمته للأوضاع المعاصرة، وبناءً عليه سوف يتم دراسة ماهية السيادة على النحو التالي:

الفرع الأول / تحديد مفهوم السيادة:

سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم التعريفات وذلك على النحو التالي:

أولا – التعريف اللغوي للسيادة:

يدور المفهوم اللغوي لمبدأ السيادة في معظم اللغات الحية الكبرى، وبخاصة اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والإيطالية حول معاني السلطة والسلطات والشرف والسمو والريادة[15].

فلفظ السيد يطلق على الممالك والشريف والفاضل والكريم والزوج والرئيس والمقدم, وأصل الكلمة من ساد يسود، وساد قومه يسدوهم يعني انهم سيدهم، وجاء في المعجم الوجيز في باب ساد وساد قومه أو غيرهم: صار سيدهم، وسيد فلانا جعله سيدا، أو يقال: سوده عليهم[16].

ثانياً – المعنى الاصطلاحي للسيادة:

سـنتطرق في هذا السـياق إلى تعريف مفهوم السـيادة من طرف مجموعة الفقهاء الغربيين وفقهاء عرب، وأيضـاً تعريفها ضمن قاموس القانون الدولي، والموسوعة السياسية.

1– تعريف الفقه الغربي للسيادة:

يعرفها الفقيه الفرنســي "دوجي" بأنها: "ســلطة الدولة الامرة، وهي إرادة الامة المنتظمة في الدولة، وهي الحق في إعطاء الأوامر غير المشروطة لجميع الافراد في إقليم الدولة "[17].

ويعرف جون بودان الســيادة بأنها "الســلطة العليا فوق المواطنين والرعايا والتي لا تتقيد بقانون"[18]، أما "ارســطوا" فعرفها بانها "السلطة العليا في الدولة"[19].

2– تعريف الفقه العربي:

من بين الفقهاء العرب نذكر منهم ما يلي:

عرفها " العناني " على أنها " السلطة الدولية العليا على اقليمها ورعاياها، والاستقلال عن أي سلطة أجنبية، أي للدولة السلطة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولها حرية تبادل العلاقات"[20].

ويذهب الدكتور " محمد طلعت الغنيمي " إلى اعتبار السيادة بأنها: " حق الدولة في أن تأتي ما ترى من تصرفات وبأن يترك القانون الدولي لها حرية إيتانها في سبيل الدفاع عن كيانها وحفظ بقائها، وأضاف بأن السيادة حق مطلق إلا إذا قام الدليل على تقييده"[21].

في حين عرفها " مصطفى أبو زيد فهمي " بأنها: السلطة الأصلية التي تتبع سائر السلطات الأخرى منها، وهي لا تتبع من أي منها لأنها الاصل"[22].

3 – تعريف السيادة في القانون الدولي العام:

يعرف القانون الدولي السيادة بأنها" تلك السلطة العليا غير المجزأة التي تمتلكها الدولة لسن قوانينها وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدودها"[23].

في حين عرف ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية منه الفقرة الأولى على أنه:"تقوم الهيئة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"[24].

هذا وقد أشارت محكمة العدل الدولية في قضية كورفو عام 1949م إلى أن"السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية[25].

4 – التعريف السياسي للسيادة:

عرفت السيادة سياسياً على أنها: "السلطة العليا التي لا تعلو عليها سلطة وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عدها,من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز القوانين والتشريعات، والجهة الوحيدة لوسائل القوة، ولها حق استخدامها لتطبيق القانون"[26].

وأخيرا يمكننا القول أن السيادة هي تعبير عن قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمن أرضيها، فضلا عن استقلالها عن السلطة الخارجية والالتزام بالأحكام الدولية الملزمة لها.

الفرع الثاني / خصائص السيادة ومظاهرها:

السيادة كما درسنا سابقاً تعتبر أحد الركائز الأساسية في القانون الدولي، حيث تشير إلى قدرة الدولة على ممارسة سلطتها بشكل مستقل داخل حدودها، دون تدخل أي جهة خارجية، فالسيادة تعبر عن الاستقلالية الكاملة للدولة في أتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية، ويشمل هذا المفهوم عدة خصائص ومظاهر, وبناءا عليه في هذا الفرع سنتناول أولا دراسة خصائص السيادة ، وثانيا مظاهرها، وذلك على النحو التالي:

اولا . خصائص السيادة:

تتلخص خصائص سيادة الدولة فيما يلي:

1 – شمولية السيادة:

بمعنى إنها تطبق على جميع المواطنين داخل الدولة وعلى جميع من يقيم على إقليمها، بمعنى مواطنين أو أجانب، باستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل: الدبلوماسيين، وموظفي المنظمات الدولية، ودور السفارات[27].

2 – السيادة لا يمكن التنازل عنها:

فالدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها، وإلا فإنها ستفقد ذاتيتها, فالدولة والسيادة مفهومان متلازمان ومتكاملان لا يجوز التصرف فيهما[28].

3 – السيادة مطلقة:

بمعنى إنها أعلى صفات الدولة وبالتالي يكون للدولة السلطة على جميع مواطنيها، ولا مكان لسلطة أخرى منافسة أو معارضة، إلا إن هذا الاطلاق الذي جرى عليه الفقه التقليدي في سيادة الدولة المطلقة بدأ يخضع لقيود كثيرة سواء داخلياً أو خارجياً، وذلك بسبب مبدأ سيادة القانون والذي بدأ يسود الدولة الحديثة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سيادة الدولة تتأثر وتتغير بناءً على التطورات التي تحدث على مستوى العلاقات الدولية، إذ أنه من الملاحظ أن هذه الظواهر الجديدة مثل التدخل الدولي، والعولمة، والنظام العالمي الجديد وغيرها، أصبحت تشكل خطراً وعائقاً حقيقياً للسيادة الوطنية[29].

4 – ديمومة السيادة:

طالما أن السيادة ذات مفهوم مطلق فلابد أن تتصف بالتجريد، أي أن تتجاوز واقع الزمان والمكان، ولاشك أن صفتي التجريد والاطلاق يفرضان صفة أخرى للسيادة، وهي أنها دائمة، ويقصد بذلك أنها تتعدى أعمار القائمين عليها من جيل إلى جيل، فهي مجردة من شخص الحاكم أو طبيعة النظام السياسي التي تعمل في نطاقة، وطالما أن الدولة قائمة فالسيادة قائمة والعكس صحيح، والتغبير في الحكومة لا يعني فقدان السيادة، فالحكومات قابلة للتغبير والدولة باقية، وكذلك الامر في السيادة[30].

5 – عدم قابلية سيادة الدولة للتجزئة:

إن مفهوم سيادة الدولة يعتبر غير قابل للتجزئة، بحيث لا يمكن تصور وجود أكثر من سلطة عليها داخل الدولة الواحدة، فهذه السيادة تظل واحدة بغض النظر عن النظام الدستوري والإداري المتبع، أي سواء كانت الدولة موحدة أو اتحادية، أو نظاماً لا مركزياً أو مركزياً إدارياً، وعند مناقشة موضوع تجزئة السيادة يشار إلى

الصـــلاحيات التي تمنح للمنظمات الدولية ، إذ يذهب معظم الفقهاء إلى أن الســيادة لا يمكن تجزئتها، وأن مبدأ عدم التجزئة يرتبط بطبيعة الســيادة باعتبارها جزء لا يتجزأ من شــخصــية الدولة، وبالتالي فإن ما يعتبر توزيعا للاختصــاصـــات بين الدولة والمنظمات الدولية لا يعد انتهاكاً للســيادة، بل هو تعاقد متبادل يتم برضـــا الدولة وإرادتها[31].

6 – السيادة لا تتقادم:

بمعنى أن السيادة الا تسقط بالتقادم، وإن تعطل العمل بها لظرف معين، في الاحتلال مثلا[32].

ثانيا – مظاهر السيادة:

تتمثل مظاهر السيادة في مظهرين هما:

1 – المظهر الداخلي للسيادة:

يتمثل المظهر الداخلي لسـيادة الدولة في تمكينها من ممارسـة سـلطاتها على أقاليمها وولاياتها، وضـمان تطبيق أنظمتها على جميع رعاياها، ويتوجب أن تكون السلطة الممارسة من قبل الدولة هي السلطة العليا داخل إقليمها، بحيث لا توجد سلطة أخرى تتفوق عليها أو تناقشـها في فرض إرادتها، إضـافة إلى أن السـيادة الوطنية يجب أن تكون شاملة وغير قابلة للتجزئة، بحيث لا تتعرض لأي تدخل من قبل سلطات أخرى[33].

2 – المظهر الخارجي للسيادة:

يعبر عن قدرة الدولة على التحرر من أي ضــــغوط خارجية، مما يمكنها من أتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل ودون تأثير، بحيث يكون للدولة عند ممارستها لسيادتها الحرية الكاملة في إبرام المعاهدات الدولية، والحق في الانضـــمام للمنظمات الإقليمية والدولية، وإقامة العلاقات الدبلوماســـية بهدف تجســـيد ســـيادتها الخارجية[34].

المبحث الثاني

أليات العولمة وتأثيرها على سيادة الدولة

"استراتيجيات المواجهة ومستقبل السيادة في ظل العولمة".

أصــبحت الســيادة الوطنية اليوم تواجه تحديات كبيرة ومتعددة الابعاد نتيجة العولمة، إذ تتداخل فيها الســياســات الدولية، وتنتشـر القيم والثقافات العالمية عبر وسـائل الاعلام والتكنولوجيا الحديثة , كما تتعرض الدول لضـغوط تتعلق بنشـر الديمقراطية وامتثالها لتوصـيات المؤسـسـات الدولية، وتأثير الشـركات المتعددة الجنسـية، فضـلاً عن

التدخلات الإنسانية، وجهود مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي والالتزام بالقواعد والمعايير التي تصفها منظمة التجارة العالمية والتي تؤثر على سياسات الدول الداخلية وحريتها في اتخاذ قراراتها.

فالعولمة إذا تعد ظاهرة محورية تؤثر بالياتها المختلفة على مختلف أبعاد الحياة داخل الدولة، سواء كانت تأثيرات اقتصـــادية او ســياســية أو ثقافية أو أمنية , بناءا على ذلك يصـــبح من الضــروري أن تعمل الدول على إيجاد استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التحديات والحفاظ على سياستها في ظل التحولات العالمية.

وبناء على ما تقدم فإن هذا المبحث يســعى إلى دراســة مدى تأثير العولمة على ســيادة الدولة من خلال الياتها المختلفة كمطلب أول، وكذلك دراســة استراتيجيات الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضــها العولمة كمطلب ثاني، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول/ انعكاسات أليات العولمة على سيادة الدولة:.

في هذا المطلب سنتولى مناقشـة أدوات النظام الدولي الجديد التي تمس السيادة الدولية كفرع أول، وكذلك تحليل أثار العولمة بأبعادها المختلفة على سيادة الدولة كفرع ثاني، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول– أدوات النظام الدولي الجديد التي تمس سيادة الدولة:.

في ظل النظام الدولي الجديد يمكن القول إن ســيادة الدولة قد تراجعت وتقلصـــت بســبب توافر مفاهيم وأدوات جديدة تتمثل في الاتي:

أولاً – الشركات عابرة القارات:

تعتبر هذه الشركات جزء من النظام الاقتصادي العالمي المعاصر حيث تملك هذه الشركات قوى اقتصادية هائلة تفوق معدلات النمو الاقتصـــادي الداخلي لبعض الدول الصــناعية المتقدمة, إذ أنه من المتوقع أن تســيطر نحو 500 إلى 600 شركة من هذه الشركات على أكثر من تلثي الأصول الثابتة في العالم بحلول منتصف هذا القرن كما أنها تقوم بإنتاج أكثر من نصـف الإنتاج العالمي، وهذه الشـركات تمارس سيطرة مركزية من مقرها الأصـلي على جميع فروعها المنتشـرة في مختلف أنحاء العالم، حيث يعتبر المركز الرئيســي للشـركة بمثابة الدماغ الذي يوجه استراتيجياتها العالمية[35].

ومن ناحية تأثيرها على ســـيادة الدولة يمكن القول إن هذه الشـــركات يمكن أن تؤثر من خلال تعزيز نفوذها الاقتصـادي على حسـاب السـلطات الوطنية، مما يؤدي إلى تقليص قدرة الدولة على أتخاذ قرارات مسـتقلة تتعلق بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً – نشر الديمقراطية:

تستخدم بعض الدول المتقدمة مبدأ نشر الديمقراطية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة النامية، أو دول العالم الثالث، ويعتبر هذا التدخل بمثابة تأثير على سيادة هده الدول، حيث يمكن أن يؤثر على قراراتها الداخلية، وغالباً ما يتم هذا التدخل بالتعاون مع بعض أنظمة الدول النامية التي قد تساهم في تقييد الديمقراطية أو منعها، مما يوفر مبررا للتدخل من قبل الدول والمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية لتلك الدول[36].

ثالثاً – احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية:

أصبح الاهتمام بحقوق الانسان والحريات الأساسية جزء لا يتجزأ من النظام الدولي الجديد، حيث تم تبني العديد من الاتفاقيات الدولية وأنشاء المنظمات التي تعني بحماية هذه الحقوق , ومع تزايد التركيز العالمي على هذه القيم أصبحت تستخدم أحياناً كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول , فعلى الرغم من أن حماية حقوق الانسان تعد من المبادئ الأساسية التي يسعى المجتمع الدولي لتعزيزها إلا أن هناك مخاوف من استغلال هذه المبادئ لتبرير التدخل في سيادة الدولة واستقلالها[37].

رابعاً – مكافحة الإرهاب:

أصبح الإرهاب تستخدمه بعض الدول للتدخل في شؤون الدول الأخرى وضرب سيادتها، خاصة لعدم وجود تعريف دقيق ومتفق عليه للإرهاب، وفي النظام الدولي الجديد كثرت صور التدخل في سيادة الدولة تحت ذريعة الارهاب[38].

خامساً – صندوق النقد والبنك الدوليين:

هما منظمتان أمميتان، فالبنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، تأسس في أطار مؤتمر" بريتون وذز"، في عام 1944م، بهدف دعم إعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فالبنك يعمل على تقديم القروض والدعم الفني للدول النامية، خاصة تلك التي تتعرض لظروف اقتصادية صعبة أو تعاني من أثار حروب[39].

أما صندوق النقد الدولي هو أيضاً جزء من نظام " بريتون وذز"، ويهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي، تم إنشاؤه في عام 1994م، ويقع مقرة في واشنطن، ويعمل الصندوق على مراقبة الاستقرار النقدي في الدول الأعضاء , وتقديم المشورة والدعم المالي لضمان استقرار الاقتصاد العالمي[40].

إذن كل من صندوق النقد والبنك الدوليين يعملان كجزء من الجهود الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار في العالم.

هذا وبالرغم من أن المؤسستان هما منظمتان امميتان تابعتان للأمم المتحدة، ويضطلعان بدور حيوي في دعم الاقتصاد العالمي، وتعزيز التجارة ما بين الدول، إلا أن هناك انتقادات توجه إليهما بخصوص تبني سياسات

رأسمالية تشجع على السوق الحرة، حيث ترفضان فرض أي قيود على الدول المقترضة للنقد الأجنبي، كما تعارضان الرقابة على الصرف والتدخل الحكومي في السياسات النقدية، وبالتالي يسهم هذا النهج في تمكين حكومات الدول الكبرى من التدخل في الاقتصاد والسياسات الداخلية للدول النامية[41].

سادساً – منظمة التجارة العالمية:

تعد منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تسعى إلى تحقيق حرية التجارة على المستوى العالمي من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات والافراد ما بين الدول، وقد أنشئت هذه المنظمة في عام 1995م، وهي تمثل تطوراً هاما في مجال التجارة الدولية، والهدف الأساسي للمنظمة هو تعزيز حرية التجارة على الصعيد العالمي، بينما تتضمن أهدافها الأخرى إنشاء بيئة تجارية منظمة تسهم في تطوير الاقتصاديات المحلية، وفتحها على الاقتصاد العالمي، هذا ويشار إلى أن فكرة إنشاء هذه المنظمة تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث اقترح الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل إنشاء منظمة تهدف إلى تعزيز التجارة العالمية، وعلى الرغم من تأجيل إنشاء المنظمة في ذلك الوقت بسبب الظروف الاقتصادية السائدة إلا أن الهدف النهائي كان دائماً هو تعزيز النفوذ الاقتصادية للولايات المتحدة وبريطانيا، وتركز المنظمة على

تنظيم التجارة الدولية، وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء، كما تعني بحل النزاعات التجارية ما بين الدول الأعضاء وتوفير اليات التواصل بينهما[42].

ومن صور انتهاك منظمة التجارة العالمية لسيادة الدولة إلزامها الدول التي ترغب في الاستفادة من المزايا التي تقدمها بتغيير نهجها الاقتصادي إلى الرأسمالية، حيث يستوجب الانضمام إلى المنظمة إجراء العديد من المفاوضات , والتي تتمحور أساساً حول تكييف القوانين والقرارات الداخلية للدول مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فالدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة ملزمة بإلغاء أو تعديل قوانينها وقراراتها الغير منسجمة مع مبادئ المنظمة , ومن المعلوم أن وضع القانون يعد عملاً من أعمال السيادة، فإذا كانت الدولة مضغوطة في وضع قوانينها وملزمة بالتقيد بقواعد منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك يدل على المساس بسيادتها، وفي نفس السياق فإن إلزام الدول المنظمة أو الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بإتباع النظام الرأسمالي فيه تأثير على النظام الأيديولوجي للدول، فالصين مثلا عدلت أكثر من مائتي مادة حين تفاوضها مع منظمة التجارة العالمية، فتحولت من دولة اشتراكية إلى دولة رأسمالية تأخذ باقتصاد السوق، كما أن حرية تنقل رؤوس الأموال وحرية الاستثمار اللذان يعتبران من أهم أهداف المنظمة يتطلبان إلغاء الحدود، الجمركية، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية على إقليمها، مما يؤدي إلى طمس الحدود السياسية نفسها، وهذا يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ويؤثر في سيادتها الوطنية[43].

الفرع الثاني – أثار العولمة على سيادة الدولة:

في هذا المطلب سوف نتناول أثار العولمة على السيادة الوطنية من خلال ابعادها السياسية والثقافية والأمنية والاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

أولاً – الاثار السياسية والأمنية للعولمة على سيادة الدولة.

1. الاثار الإيجابية والسلبية للعولمة السياسية على سيادة الدولة.

أ. الاثار الإيجابية للعولمة السياسية:

تبرز أهم الاثار الإيجابية للعولمة السياسية.

فيما يلي[44]:

- إزالة الحواجز الجغرافية والثقافية التي تعيق التفاعل العالمي.
- معالجة القضايا الإنسانية التي تتطلب تعاوناً دولياً يتجاوز الحدود الوطنية.
- تعزيز الفهم المشترك والعمل نحو تحقيق أهداف عالمية موحدة.
- مكافحة الأنشطة غير القانونية التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية.

ب. الاثار السلبية للعولمة السياسة[45]:

– تعزيز الهيمنة السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، حيث يتم فرض النفوذ والتبعية للدول ذات القوة الأكبر على الدول الأخرى.

– صعوبة السيطرة على تدفق المعلومات ووسائل الاعلام التي تديرها الشركات الكبرى، مما يؤدي على تقليص دور الحكومات على إدارة الشؤون الداخلية.

– تقلص دور الحكومات وضعفها, نتيجة لتحول العديد من المهام والمسؤوليات إلى المؤسسات العالمية والشركات الكبرى.

– تأكل الحدود الجغرافية واندماج الشؤون المحلية والقومية ضمن المجتمع العالمي، مما يؤدي إلى زوال الحدود التقليدية ما بين الدول.

2. الاثار الإيجابية والسلبية للعولمة الأمنية على سيادة الدولة:

أ. الاثار الإيجابية للعولمة الأمنية:

تتمثل هذه الاثار في الاتي[46]:

- العولمة الأمنية تساهم في تعزيز التعاون ما بين الدول لتبادل المعلومات، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود.

- العولمة تتيح للدول تبادل المعلومات الأمنية والخبرات لمواجهة التطرف والإرهاب بشكل أكثر كفاءة.
- العولمة تعزز من تطوير واستخدام التكنولوجيا في مجال الامن لمكافحة الجرائم.

ب. الاثار السلبية للعولمة الأمنية[47]:

– مع تبادل المعلومات الأمنية ما بين الدول على نطاق واسع قد يحدث تراجع في مستوى الخصوصية الفردية.

– العولمة الأمنية تزيد من فرص الهجمات السيبرانية العابرة للحدود، مما يعرض الدول لمخاطر أكبر.

ثانياً – الاثار الاقتصادية والثقافية للعولمة على سيادة الدولة:

1. الاثار الإيجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية:

أ. الاثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي[48]:

- بناء هياكل إنتاجية كبرى: ساهمت العولمة الاقتصادية في تطوير هياكل إنتاجية متقدمة لتعزيز السلع وتقديم الخدمات بكفاءة أعلى.
- الوصول إلى سوق عالمي مفتوح: بفضل العولمة الاقتصادية أصبحت الأسواق العالمية أكثر انفتاحا، حيث تمت إزالة الحواجز الجمركية وتخفيف القيود، مما أتاح فرصاً أكبر للتبادل التجاري.
- تحرير أسواق التجارة ورأس المال: شجعت العولمة على فتح الأسواق وتشجيع تدفق رؤوس الأموال مما أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.
- زيادة حجم التجارة العالمية: من خلال تعزيز التبادل التجاري بين الدول ساهمت العولمة في تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي.
- فتح بوابات التنافس الحر: أدت العولمة إلى تعزيز بيئة تنافسية تحسن وتشجع الابتكار.
- تدفق الاستثمارات الأجنبية: جذبت العولمة الاستثمارات الأجنبية، مما أسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية في الدول المضيفة.

ب. الاثار السلبية للعولمة الاقتصادية على السيادة[49]:

– تعمل العولمة الاقتصادية على ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاد الدول المتقدمة، معا أضعف قدراتها على تحقيق التنمية المستدامة.

– أسهمت العولمة الاقتصادية في تعزيز النظام الرأسمالي, وزيادة سيطرة المؤسسات المالية الكبرى على الأسواق العالمية.

- أدت العولمة الاقتصادية إلى استغلال خيرات العالم كله، وتقديمه إلى الشركات المتحكمة بالاقتصاد، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الامريكية.

2. الاثار الإيجابية والسلبية للعولمة الثقافية على سيادة الدولة.

أ. الاثار الإيجابية للعولمة الثقافية[50]:

- تعزيز التواصل الثقافي بين الشعوب، فقد ساعدت وسائل الاعلام والاتصال الحديثة على تقريب المسافات بين الشعوب، والتعريف بثقافاتهم.

- نشر قيم التسامح والتعددية، والانفتاح على الثقافات الأخرى أدى إلى ترسيخ قيم قبول الاخر.

- رفع مستوى الوعي والتعليم من خلال انتشار التعليم الالكتروني وتبادل البرامج الاكاديمية.

- إثراء الابداع والتجديد الثقافي عبر التلاقح الحضاري بين مختلف الأمم.

ب. الاثار السلبية للعولمة الثقافية[51]:

- تهديد الهوية الثقافية الوطنية، نتيجة هيمنة الثقافة الغربية على الثقافات المحلية.

- انتشار ثقافة الاستهلاك , بفرض النموذج الغربي الاستهلاكي على المجتمعات النامية.

- تهميش اللغات المحلية لصالح اللغات العالمية كالإنجليزية.

- إضعاف التنوع الثقافي، إذ ساهمت العولمة في خلق ثقافة عالمية متجانسة على حساب الخصوصيات.

المطلب الثاني: استراتيجيات الدول لمواجهة أثار العولمة على سيادتها

تعد العولمة من الظواهر التي أثرت بشكل كبير على الدول في مختلف المجالات، بما في ذلك سيادتها في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها ومن هنا يجب على الدولة أن تتبنى استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة , بما في ذلك التفكير في مستقبل سيادة الدولة، وبالتالي فسوف نتناول هذه الاستراتيجيات و مستقبل السيادة وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول/ دور وظيفة الدولة في التعامل مع اثار العولمة:

لقد أثرت العولمة في وظائف الدولة التقليدية وجعلتها أمام تحديات متشابكة اقتصادية وأمنية وسياسية وثقافية , الامر الذي يستوجب البحث في كيفية اضطلاع الدولة بدورها في مواجهة هذه الاثار والتكيف معها بما يحافظ على مصالحها الوطنية، وسنقوم بالإجابة على هذا التساؤل على النحو التالي:

أولاً – دور وظيفة الدولة في التعامل مع الاثار السلبية للعولمة السياسية:

إن الواقع الذي أفرزته العولمة يفرض على الدولة في المجال السياسي الاضطلاع بالأدوار والوظائف التالية[52]:

1. تطوير دور الدولة في ظل العولمة , ويشمل هذا الدور جميع الجوانب المتعلقة بتطوير مؤسسات الدولة، بما في ذلك الهيكلية السياسية والإدارية والفكرية لهذه المؤسسات.

2. تحقيق التوازن ما بين السياسة والمجتمع في عصر العولمة، فالمرحلة الحالية تشهد توسعاً ملحوظاً لنطاق المجتمع المدني، في مقابل انحسار نسبي في نطاق السياسة الرسمية، هذا التغير يتطلب تحقيق توازن ما بين الجانبين لضمان تكاملهم وانسجامهم، الامر الذي يترتب عليه رفع كفاءة وفعالية الإدارة السياسية في المجتمع اتجاه مخاطر العولمة، فعملية التحول الديمقراطي الناجح تتطلب وجود مجتمع قوى وناضج، وهذا لا يتعارض مع ضرورة وجود دولة قوية ومنفتحة وحديثة، بل على العكس التطور الديمقراطي والعولمة تتطلب بيئة تدعم هذا التوازن ما بين المجتمع والدولة.

3. التوازن في العلاقات الدولية في ظل العولمة, فالوظيفة التنظيمية للدولة تتمثل في تنظيم التزاماتها كفاعل دولي بما يتناسب مع قدراتها الذاتية، مما يمكنها من الوفاء بهذه الالتزامات دون ضغوط خارجية، ودون المساس بسيادتها الوطنية، كما يتطلب الامر تنظيم علاقاتها مع الفاعلين الاخرين على الساحة الدولية، مما يعزز من قدرتها على التفاعل بفاعلية وفهم المتغيرات الناتجة عن تلك العلاقات.

ومن وجهة نظري كباحث أرى أن الدولة بحاجة إلى تعزيز قدراتها في التحليل الاستراتيجي للسياسات العالمية وتأثيرها على الشؤون الداخلية للمحافظة على سيادتها الوطنية، كما أرى أهمية تطوير سياسات مرنة تمكنها من التكيف مع المتغيرات المستمرة في النظام العالمي، أخيرا أرى إن تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية يمكن أن تساهم في بناء ثقة المواطنين وتعزيز الاستقرار السياسي.

ثانيا – أليات الدولة لحماية امنها من اثار العولمة:

من الوظائف التقليدية للدولة الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، وقد كان ينظر إليها من قبل فلاسفة السياسة والقانون كمسؤولية مركزية، ويعتبر هذا الواجب من المهام الأساسية التي يجب تنفيذها بكفاءة، وفقاً للعديد من الممارسين والسياسيين[53].

ولكن نظرا للتحول الجديد في هذا المجال والذي يتجلى في الثورة التي احدثتها تكنولوجيا المعلومات في الشؤون العسكرية، مما زاد من ضعف الامن في الدول الغير مستقرة، فالأقمار الصناعية المخصصة للأغراض الأمنية، وأجهزة الحاسوب عالية السرعة، والبرمجيات المتقدمة، توفر إمكانيات كبيرة في جمع المعلومات وتصنيفها ونقلها، مما يؤدي إلى كشف أمني للدول وزيادة حاجتها للتأقلم، هذا يبرز أهمية دور الدولة في التعامل مع

القضـــايا الأمنية التي فرضـــتها العولمة، وتتطلب تحديث أســـاليب الأداء الأمني للدولة على المســـتويين الداخلي والخارجي[54].

وفيما يلي أهم الأدوار والوظائف التي يمكن أن تقوم بها الدولة للحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي في ظل العولمة الأمنية، وذلك على النحو التالي[55]:

1. يعد التعرف على أنواع الجرائم التي تهدد الامن الوطني أحد الجوانب الأســـاســـية في دور الدولة لمواجهة التحديات الأمنية، ففي هذا الســـياق تبرز الجرائم الاقتصـــادية مثل غســـيل الأموال، والفســـاد الإداري والتلاعب بالبورصـــة، كأولويات يتعين على الدول التفاعل معها بفاعلية، إذ أن هذه الجرائم تتطلب وضـــع مخطط علمي وعملي شامل يتضمن استراتيجيات متكاملة للكشف والوقاية والمعالجة، فالأثر الناتج عن هذه الجرائم قد لا يكون اقل خطورة من التهديدات الخارجية، وبالتالي فإن التعامل معها يتطلب جهداً متعدداً الابعاد، بحيث يشـــمل مختلف الجوانب الأمنية والاقتصـــادية، علاوة على ذلك فإن الجرائم المرتبطة بالتجارة الالكترونية، وتجارة المخدرات، ودفن النفايات النووية والكيمائية، والجرائم الدولية، تشكل تحديات متزايدة تتطلب تنسيقا دوليا وتعاونا مشتركاً.

ويتضـح لنا مما سبق أن مجالات الوظيفة الأمنية تتسـع وتتعمق بشكل غير مسبوق، حيث إن مثل هذه الجرائم تهدد الامن الوطني للدول من زوايا متعددة، مما يستدعي استراتيجيات متكاملة لمواجهتها.

2. مكافحة التطرف والإرهاب، لا يخفي على احد إن هذه الظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تهدد الامن الداخلي والســـيادة الوطنية للدول، ولعلاج الإرهاب والتطرف يجب على الدولة أن تجمع ما بين الأســـاليب الأمنية والاقتصـادية والنفسية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق أصـبح محاربة الفقر ودعم التنمية عاملان مهمان لتحقيق الامن والاستقرار.

3. في سياق الامن الخارجي تبرز قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول تحت ذرائع إنسانية كإحدى التحديات الكبرى، فلقد تحول هذا النمط إلى ما يعرف بالنزعة الإنســـانية المســـلحة، والتي تتجســـد في بعض الجيوش متعددة الجنسيات التي تتدخل تحت شعار حماية حقوق الانسان في دول مختلفة , هذا وتتمثل الوظيفة الأمنية للدول الوطنية خصـوصـاً في دول العالم الثالث من خلال التصـدي لخطر التدخل الأجنبي، ويتم ذلك من خلال تجنب أي ممارســـات قد تفتح الباب أمام هذا التدخل، وذلك يتحقق من خلال الالتزام بتطبيق القانون بموضـــوعية وشـــفافية على جميع المواطنين دون تمييز، كما يتطلب الحفاظ على الامن الداخلي تجنب الدولة النزاعات التي تؤدي إلى حروب أهلية الامر الذي يســـتدعي تدخل قوة أجنبية، وبالتالي فإن تعزيز ســـيادة الدولة يتطلب التزاما قويا بتطبيق القانون، وتعزيز العدالة، مما يسهم في حماية الامن الوطني واستقلال الدولة.

4. يتجلى الدور التقليدي للدولة في الحفاظ على ســـلامة إقليمها من التهديدات الخارجية، ســـواء كانت برية أو بحرية أو جوية، وضـمان التصـدي لأي عنوان خارجي، كما تشـمل مسـؤوليتها الدفاع عن مصـالح موطنيها في الخارج، ومع ذلك فإن مفهوم الامن الخارجي قد تطور في عصـــر العولمة، حيث لم يعد يقتصـــر على الدفاع العسكري المباشـر، فاليوم اصـبح اختراق الإقليم الوطني يتم بوسـائل تكنولوجية متقدمة مثل الأقمار الصـناعية والانترنت، لذا لم يعد تحقيق الامن الوطني مقتصرا على الأساليب العسكري فقط، بل اصبح يشمل استخدام العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة، وهكذا إضـيف إلى مدلولات الامن مفهوم الامن المعلوماتي الذي بات يعتبر جزءاً سـياسـياً في اسـتراتيجيات الدول الوطنية في القرن الحادي والعشـرين، حيث تظل التكنولوجيا تلعب دورا بارزاً وأساسياً.

ثالثاً – دور الدولة في التصدي للأثار الاقتصادية للعولمة:

الدولة في ظل العولمة مطالبة بإداء عدة أدوار اقتصـــادية لمواجهة انفتاح الأســـواق وانتقال رؤوس الأموال، والمشكلات الاقتصـادية الحديثة، وذلك حتى تظل الدولة حارسـة للصـالح الوطني بدلا من أن تكون حارساً لرأس المال العالمي، ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات، وهذه الأدوار تتمثل في الاتي[56]:

1 – توفير الظروف الملائمة للمنافســة ومنح الاحتكار, إذ ينبغي على الدولة خلق بيئة تنافســية تعزز من مبدأ الشــفافية في المعاملات والمعلومات، من خلال ذلك يمكن للدولة أن تدير التحولات الاقتصـــادية والتكنولوجية بشكل يضمن التكيف مع التطورات الحديثة ويحد من ممارسات الفساد.

2 – وضـع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة، فمن الضـروري أن تمتلك الدولة سياسات مالية ونقدية قادرة على توجيه النشاط.

رابعا _ دور الدولة في التعامل مع الأثار الثقافية للعولمة :

من الضـــروري التأكيد على أن العولمة تتمثل تحدياً كبيراً للســـيادة الثقافية للدول، حيث يمكن أن تؤثر على الخصـوصـية الثقافية لهذه الدول، لذلك من المهم أن تسعى الدول جاهدة لتحديث ثقافتها وجعلها أكثر تفاعلا في ظل العولمة، التي أصـبحت تشـهد منافسـة قوية بين النماذج الثقافية على مسـتويات القيم والإنتاج والتنظيم، وفي هذا السياق تسعى الدول للحفاظ على ثقافتها وهويتها دون أن تذوب في الثقافات الأخرى، ولن يتحقق النجاح في هذا المسعى إلا إذا قامت الدولة الوطنية بإداء الوظائف الثقافية التالية:[57]

1– من الضـروري العمل على دمج الثقافة بالتقنيات الحديثة، بحيث تصـبح الثقافة عنصـرا جاذباً يمكن التفاعل معه بسهولة في ظل التقدم التكنولوجي.

2 – في الدول التي تضـــم مجموعات عرفية وثقافية متنوعة، يجب تعزيز التنوع الثقافي كوســـيلة لأثراء الثقافة الوطنية، مع العمل على تجنب النزاعات والانقسامات العرفية والثقافية.

3 – يجب على الدول أن تســـعى إلى تقليل اعتمادها على الخارج من خلال تطوير منتوجات ثقافية محلية، تعكس الهوية الوطنية وتساهم في الحفاظ على الثقافة الوطنية.

4 – يجب على الدول أن تركز على تقرير قيم الحرية والانفتاح والحوار والعدالة داخل مجتمعاتها، حيث إن هذه القيم تعزز من جاذبية الثقافة الوطنية وتساهم في تعزيز الهوية الثقافية في ظل العولمة.

وفي نهاية هذا الفرع نســـتنتج أن الدول تلعب دوراً حيوياً في التكيف مع تحديات العولمة، من خلال وضـــع سياسات واستراتيجيات فعالة، هذه السياسات تهدف إلى تحقيق التوازن ما بين الاستفادة من فرص العولمة والحد من مخاطرها , مما يعزز من قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها وسياساتها في مختلف المجالات.

الفرع الثاني/ مستقبل سيادة الدولة في ظل العولمة:

لقد أختلف المفكرون في أراءهم حول سيادة الدولة في ظل التطورات الهائلة التي شـهدها المجتمع الدولي، والتي أسـهمت بشـكل كبير في تقليص أهمية الحدود الجغرافية، ومن بين هذه الرؤى المسـتقبلية نجد احتمالية اسـتمرار الســـيادة أو اختفاؤها, بالإضـــافة إلى إمكانية الانتقال نحو نظام الحكم العالمي، أو رفض العولمة , وبناءً عليه سوف نتناول دراسة هذه الآراء على النحو التالي:

أولاً – استمرارية السيادة:

رغم التحديات الكبيرة التي فرضـتها العولمة على مفهوم السـيادة الوطنية، يرى العديد من الباحثين إن السـيادة لم تختفي بل أصـــبحت نســـبية، بمعنى إنها مرنة، وذلك بأن شـــهدت تحولا وتكيفا مع المتغيرات العالمية الراهنة، فالسيادة الوطنية التي تعرف بأنها قدرة الدولة على ممارسة سلطتها ضمن حدودها دون تدخل خارجي لم تتلاشى مع توسـع الروابط الاقتصـادية والسياسـة والثقافية ما بين الدول , وإنما أصـبحت مرنة أكثر، وتعتمد على التكيف مع المتغيرات الدولية[58]

ثانياً – اختفاء السيادة:

تعتبر فكرة تلاشـي السيادة واحدة من النظريات البارزة في سياق العولمة، وفقاً لهذه النظرية تتعرض سيادة الدولة الوطنية لتحديات كبيرة، نتيجة لتأثيرات العولمة في مختلف أبعادها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنيه أو ثقافية ، ففي هذا الســـياق يشـــار إلى أن الوظيفة التقليدية للدولة قد تتغير لتصـــبح متمثلة في خدمة المصـــالح المســـيطرة، خاصـــة من قبل الدول الكبرى التي تلعب دورا بارزا في تعزيز هذا التوجه لتحقيق مصـــالحها على المستوى العالمي[59].

هذا ويرى أنصـــار هذا الاتجاه إن العولمة من شـأنها أن تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة وانحسـار نفوذها، حيث تتخلى شيئاً فشيئاً عن مكانتها لصـالح مؤسسـات أخرى تتعاظم قوتها، مثل الشـركات المتعددة الجنسيات وصـندوق النقد والبنك الدوليين، والمؤسسـات المالية العالمية، فقد أصـبح من المتوقع أن تتلاشـى بعض أدوار الدولة نظر للصـعوبات التي تواجهها الحكومات في ضـبط الأنشـطة التجارية لهذه الشـركات داخل حدودها، فعل سبيل المثال إذا ما عارضـت شركة ما سياسة حكومة معينة، فالشركة بإمكانها تهديد الحكومة بالحد من أتناجها المحلي وزيادة الإنتاج في دول أخرى، أو حتى التأثير على النظام السياسي القائم[60].

وفي نفس السـياق تمكنت الشـركات المتعددة الجنسـيات من القفز فوق الحدود التي تفصـل ما بين الدول وإزالة الحواجز الجمركية، وانتصـرت على كافة القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات، وسـلبت بذلك الكثير من سـلطات الدول التي كانت تمارسـها ضـمن حدودها السـياسـية والتي هي من أهم مقومات سـيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول اليوم عاجزة عن تطبيق ما كانت تقوم به بالأمس من نفوذ وصلاحيات على أرضيها[61].

ثالثاً – الحكومة العالمية:

يرى هذا الاتجاه بأن العولمة سـتؤدي إلى إنشـاء حكومة عالمية، ويعد هذا الاتجاه من الاتجاهات المثيرة للجدل، فوفقاً لأصحاب هذا الرأي من المتوقع أن يحدث تحول في مفهوم السيادة الوطنية، حيث قد تتخلى الدول عن جزء من سـلطتها لصـالح هيئة أو حكومة عالمية تعزز القيم الديمقراطية وحقوق الانسـان، وتعتبر العولمة هذه الفكرة جزء من عملية تكوين شـــامل، حيث يتم تعزيز الترابط والتكامل ما بين الدول لتحقيق اهداف مشـــتركة تتجاوز الحدود التقليدية[62].

رابعاً – رفض العولمة:

ذهب هذا الاتجاه إلى رفض العولمة بالمطلق، والتمسـك بسـيادة الدولة، وغالباً ما يكون هذا الاتجاه من الصـعب تطبيقه عالمياً[63].

ونحن ترى أن الاتجاه القائل بمرونة الســيادة واســتمراريتها هو الأكثر توافقاً مع الواقع الدولي الراهن، نظرا لأن ســيادة الدولة أصــبحت مقيدة وليســت مطلقة، ويظهر هذا التقييد في إلتزام الدول باحترام القوانين والمعاهدات الدولية، والقيام بالتزاماتها الدولية، ولهذا فإن السيادة لم تعد بمفهومها التقليدي، بل أصبحت مرنة ومشروطة، وما يؤكد هذا الاتجاه أيضاً أنت سيادة الدولة تعتبر جزءاً اساسياً من النظام الدولي الذي تقوم عليه العلاقات ما بين الدول.

الخاتمة:

في نهاية دراســتنا لموضــوع العولمة و ســيادة الدولة في ظل القانون الدولي العام بتحليل ألياتها وأثارها وســبل مواجهتها , توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات وتتمثل في الاتي:

أولاً – النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن العولمة مفهوم متعدد الابعاد، يختلف تعريفة ما بين الفقهاء والمختصين ويشمل تأثيرات متنوعة على مستوى الأصعدة.

2. بينت الدراسة أن مفهوم السيادة يحتوي على خصائص متعددة ومظاهر مختلفة تتأثر بالعولمة بطرق متنوعة.

3. أظهرت الدراسة أن العولمة تفرض مجموعة من الاليات والتحديات التي تؤثر على سيادة الدولة، مما يتطلب استراتيجيات فعالة للتكيف معها.

4. أكدت الراسة على أهمية التكيف الاستراتيجي للدول لمواجهة تحديات العولمة , مع الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلالية القرار.

ثانياً – التوصيات:

بناء على النتائج السابقة توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات تتمثل في الاتي:

1. توصي الدراسة بتزيد البحث الأكاديمي لفهم العولمة بمختلف ابعادها وتأثيراتها المتنوعة، بهدف وضع استراتيجيات فعالة لمواجهتها.

2. ضرورة تعزيز الوعي بأهمية السيادة الوطنية في سياق العولمة، من خلال برامج تعليمية وتدريبية للمسؤولين وصناع القرار.

3. يوصى بتطوير استراتيجيات وطنية، توازن ما بين الانفتاح على العولمة والحفاظ على الاستقلال والسيادة، مع التركيز على حماية المصالح الوطنية.

4. تشجيع التعاون ما بين الدول لتبادل الخبرات وافضل الممارسات في مواجهة العولمة مع التأكيد على احترام سيادة الدول.

المراجع

1. أحمد صدقي الدجانى، مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة، جريدة القدس، 1998م،ص13
2. أحمد فهمي، ماهية العولمة كإحدى المتغيرات العالمية المعاصرة، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022م، ص 103.
3. نواف مصطفى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد2، 2019م، ص 114 – 115.

4. سمير حمياز، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاجتماعية، رقم 24، الجزائر، 2017م، ص 197.
5. هارت سكات، بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي، شركة الكتاب العالمية، بيروت، 2003م، ص 169.
6. حسن البزار، عولمة السيادة حال الازمة العربية، المؤسسة العالمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م، ص 27.
7. محمد الحسيني، المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع، الرباط، 2003م، ص 137، 143.
8. أحمد يوسف، السيادة الوطنية في ظل المتميزات العالمية، قيود متزايدة وتحديات شافه، المجلة الالكترونية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010م، ص 249.
9. نوفل سمايلي، فاطمة بوطوره، فضيلة بوطوره، العولمة بين الاثار الإيجابية والسلبية لأبعادها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2024م، ص483.
10. ياسر العويش، مبدأ عدم التدخل والاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه جامعة دمشق، 2001م، ص 153.
11. إياد رشيد محمد الكريم، العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2014م، ص 97.
12. زفيف طلال خالد، العولمة ومبدأ السيادة في ظل القانون الدولي العام، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد 40، 2024م، ص 371، 372.
13. أحمد محمد حميد، العولمة والسيادة، مجلة الميثاق العلمية المحكمة، العدد 16، 2023م، ص 71.
14. المرجع نفسه، ص 71 – 72.
15. إياد رشيد محمد الكريم، العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة، مرجع سابق، ص 101.
16. رفيف طلال خالد، العولمة ومبدا السيادة في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 366.
17. لسان العرب، أبن منظور، المجلد الثالث، دار صادر، بيروت، لبنان، 2009م، ص 180.
18. عبدالوهاب كافي، اثر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة، إشارة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2006م، ص 17.
19. حلال أمنية، تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة القومية، مذكرة ما جستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2007م.

20. إسماعيل كرازدي، العولمة والسيادة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنه، الجزائر، 2003م، ص 71.
21. أحمد يوسف، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية : قيود وتحديات شاقة، مرجع سابق، ص 236.
22. مسعد عبدالرحمان زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2008م، ص 502، 503.
23. [1] أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة، 2021م، ص 6.
24. جمال بن مرار، تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الجديدة، " دراسة حالة الاتحاد الأوروبي" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2008م، ص 25.
25. نواف مصطفى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص111.
26. أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص 6.
27. حمزه بن زاهية، حميدة محمد النذير، مفهوم السيادة في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020م، ص 7.
28. عبدالقادر القادري، القانون الدولي العام، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ص 92.
29. عبدالواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2003م، ص 102.
30. حافظ إبراهيم وآخرون، السيادة والسلطة: الافاق الوطنية والحدود الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص 63.
31. رفيف طلال خالد، العولمة ومبدأ السيادة في ظل القانون الدول العام، مرجع سابق، ص374.
32. أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص 8.
33. إحميد محمد إحميد، العولمة والسيادة، مرجع سابق، ص 76.
34. أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص7.
35. نواف موسى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 114.
36. [1] أمين مكي مدني، التدخل والامن الدوليان، حقوق الانسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، المجلة العربية لحقوق الانسان، العدد 10، تونس، 2003م، ص 117.

37. ليلى حلاوة، السيادة: جدلية الدولة والعولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص 196.
38. تامر عبدالغني سباعنه، الدولة والسيادة في ظل العولمة، فلسطين، 2019م، ص 25.
39. أحمد إسحق شنب، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص 15.
40. أمين مكي مدني، التدخل والامن الدوليان، حقوق الانسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، مرجع سابق، ص117.
41. تامر عبدالغني سباعنه، الدولة والسيادة في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 26.
42. المرجع نفسه ، ص 26 – 27.
43. جنات بن مقورة، آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، الجزائر، 2017م، ص 399 – 400.
44. المرجع نفسه، ص 402 – 403.
45. صلاح الدين محمد المشافية، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي، دراسة حالة العراق نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2021م، ص 96.
46. السيد أحمد فهمي، ماهية العولمة كأحدى المتغيرات العالمية المعاصرة، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022م، ص 112.
47. محمد الجوهري، العولمة والامن، دار الفكر الغربي، مصر، 2018م، ص 67.
48. علي عبدالله، العولمة والامن الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2020، ص 123.
49. السيد أحمد فهمي، ماهية العولمة كإحدى المتغيرات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 115
50. المرجع نفسه، ص 115.
51. علي الدين هلال، العولمة والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999م، ص 110 – 115.
52. محمد أبوالنصر، العولمة والثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م، ص 80، 85.
53. عبدالرزاق بحري، دور وظيفة الدولة في ظل العولمة، مجلة صوت القانون، المجلد السادس، العدد 2، 2019م، ص 925 – 926.
54. جمال منصر، الدولة في عصر العولمة: رؤية من المنظار الوظيفي، مجلة الديمقراطية، مقال منشور على الانترنت الموقع: http: // democteacy. Ahram. Org. eg. / UI/ Front/ Innerprint. Aspx? News ID = T 29.
55. حمدوش رياض، تحديات الدولة الوطنية في ظل ثورة المعلومات، تكييف ام انكشاف، الملتقي الوطني العلمي، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2009م، منشور على الموقع الالكتروني:

Htpp: //www. Politics. Dz. Com / threads / mstpbl – aldul – alutni – Fi – ZL – alyulm – umgtmy – alurylumat – xhal – algzar. 3096.

56. عبدالرزاق بحري، دور وظيفة الدولة في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 927 – 928.

57. جمال منصر، دور الدولة في عصر العولمة، رؤية من المنظار الوظيفي، موقع الكتروني، مرجع سابق.

58. المرجع نفسه .

59. صــلاح الدين محمد المشــاقية، أثر العولمة على ســيادة الدولة في الوطن العربي، دراســة حالة نمودجاً، مرجع سابق، ص 98.

60. أحمد إسحاق شنب، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص18.

61. المرجع نفسه، ص 18.

62. ميلود العطري، العولمة وإشكالية سيادة الدولة، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 66.

63. محمد علي الفرا، العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، العدد 4، 2004م، ص 80.

64. ميلود العطري، العولمة وإشكالية سيادة الدولة، مرجع سابق، ص 68.

65. تامر عبدالغني سباعنة، الدولة والسيادة في ظل العولمة، مرجع سابق , ص31.

58